

# التحقيق مع الأسير: البند المالي أولوية... والإخراج عن الشريف

أمال خليك

استكمل محققو المديرية العامة للأمن العام أمس تحقيقاتهم مع الموقوف أحمد الأسير. وبحسب مصادر مواكبة للتحقيقات، فإن استجواب الموقوف تركّز حول الأبعاد المالية لحركته: من أين كان يتلقى التمويل؟ كيف كان يجري نقل الأموال؟ كيف كانت تُصرف الأموال؟ وأين كان يودع نقوده؟ وبحسب المصادر، فإن هذا الجانب من التحقيقات ربما يكون الأكثر استهلاكاً لوقت المحققين. وفي هذا المجال، أوقفت المديرية أمس مدير المشتريات في منزل النائبة بهية الحريري في مجدليون، محمد علي الشريف، ابن رئيس جمعية تجار صيدا علي الشريف. وبحسب مصادر صيداوية، فإن المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم اتصل بالحريري وأبلغها أن المديرية تريد استجواب الشريف على خلفية اعترافات الأسير. وجرى الاتفاق على أن يذهب الشريف بنفسه إلى المديرية صباح اليوم التالي (صباح أمس) بدلاً من أن تحضر قوة من الأمن العام لاقتياده، وهو ما كان طوال ساعات، خضع الشريف للاستجواب في مقر المديرية في بيروت. المصادر نقلت عنه اعترافه بتواصله مع الأسير قبل معركة عبرا وقيامه بإيوائه في منزله إثر فراره من أرض المعركة حيث بات ليلته الأولى بضيافته في الهلالية. الشريف تولى أثناء صعود الحركة الأسيرية «نقل أموال إلى أحمد الأسير من جهات وأصدقاء وجهات داعمة لتحركاته ومشروعه». وأخلي سبيل الشريف بعد ساعات من استجوابه، بناءً على إشارة القاضي

صقر صقر. آخر التوقيفات سجّل مساء أمس مع خالد أزعر الذي ورد اسمه أيضاً في اعترافات الأسير من بين من ساعده لوجيستياً في الأونة الأخيرة، وساهم في تشكيل الخلايا النائمة.

مصادر مواكبة للقضية نقلت عن مرجعيات أمنية تلقّيتها اتصالات من جهات سياسية تنصح بحصر القضية بالأسير من دون الاستمرار في الاعترافات للكشف عن دور الجهات السياسية والأمنية التي دعمته وساعدته قبل المعركة وبعدها.

في هذا الإطار، لا تزال ماثلة في أذهان متابعي الحالة الأسيرية

الصور التي جمعت الأسير بمسؤولين في تيار المستقبل والحريري والقوات اللبنانية والجماعة الإسلامية وفي فريق 14



**تسجيل صوتي لحد  
حراس منزل الحريري  
يتحدّث عن مخطط  
لاغتيالها**



موقف النائبة الحريري هو الأصعب بين مواقف السياسيين (هيلم الموسوي)

أذار... والاتصالات التي تلقّاها من رئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان ورئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي...  
لكن الموقف الأصعب من بين هؤلاء للنائبة الحريري. فهي أكثر من سيتحمل تبعات توقيف الأسير كما تحفّلت تبعات المعركة وتوقيف مناصريه. في الشارع الصيداوي، يتساءل البعض عن قدرة الحريري على بتّ مصير موقوفي عبرا، بعد أن كانت قد وعدت عائلاتهم بذلك في وقت قريب. ويردد البعض أنه «لولا تواطؤ الحريري وموافقتها لما كان أوقف الأسير». ويذكرون بما قاله الأسير في أول تسجيل له بعد

المعركة بأن «الرئيس سعد الحريري والنائبة الحريري أعطيا الإشارة لنبحنا في عبرا». لكن مصادر قريبة من الحريري نقلت عنها تعليقها على هجوم زوجة الأسير عليها: «يروحوا يقبعوا شوكمهم بأيديهم ويتحملوا مسؤولية أفعالهم». وفي ما يشبه امتصاصاً لنقمة الشارع، انتشر على الهواتف ومواقع التواصل تسجيل صوتي لأحد حراس فيلا مجدليون يقول إن معلومات وصلت للحريري حول مخطط مناصري الأسير بمهاجمة منزلها واغتيالها رداً على توقيفه. كتلة المستقبل في اجتماعها الأسبوعي نُوّهت «بالإنجاز الأمني الذي حققه الأمن العام بتوقيف المطلوب أحمد الأسير»، مؤكدة «أن العدالة لا تكون ولا تتحقق إذا لم تكن شاملة وكاملة وعلى كامل الأراضي اللبنانية». وطالبت الأجهزة الرسمية ب«استكمال عملها ومهامها وإنجازاتها بالعمل على توقيف باقي المجرمين الفارين، في مقدمتهم المتهمون بالمشاركة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وغيرها».

عضو الكتلة السابق النائب خالد الزاهر خضض من عكار مؤتماً صحافياً للتعليق على توقيف الأسير. خاطبه: «لست وحدك الأسير، فالبلد كله أسير وسجين لسلاح ولاية الفقيه». ورأى أن أحمد الأسير «ضحية لمؤامرة سيئة مع الأسف الشديد، وهو ونحن جميعاً كنا نعرف أن هنالك استهدافاً له، وهنالك من أبلغه أن هنالك قراراً لضربك، وأنا أعرف ذلك ومن وزراء في تلك الحكومة أبلغونا وأبلغوا الأسير عبر بعض الناس أن هنالك قراراً بضربك فرتّب أوراقك».



## أبو ظهر والمغربي نجما «العسكرية»... حتى وصول الأسير

لم تكن جلسة المحكمة العسكرية اعتيادية أمس. هلف أحداث عبرا كان ثقباً على الموقوفين ووكلائهم على حدّ سواء. هاجسهم الأكبر كان «كابوس» إعادة فتح المحاكمات من جديد. وبالتالي تأخر صدور الحكم. بعدما كان قاب أساييم قليلة

صباح أمس، حضر المحامون باكراً إلى باحة المحكمة العسكرية. سبقهم صحافيون، قدموا بالجملة، ترقباً للجلسة المنتظرة. تداول معظم الموجودين في وجهة سير المحكمة: «هل يُعقل أن يكمل رئيس المحكمة المحاكمة، ما دام لم يتبلغ إشعار توقيف المتهم الرئيسي أحمد الأسير؟». السؤال الأبرز الذي تردد أمس: «هل يُعقل أن يُجلب الأسير؟» تساؤل آخر أجمع الحاضرون على الإجابة عنه بالنفي. ثم انقسمت الآراء القانونية بين قائل بضرورة جلته للاستجواب ما دامت المحكمة جارية، وقائل بأن التأجيل أوجب ما دام هو شخصية محورية في مسار التحقيقات، طال الانتظار قبل أن ينزل

العميد إبراهيم إلى القوس، في ظل حضور عسكري كثيف. دخل الجمع القاعة لتبدأ الجلسة. مروان أبو ظهر، كان أول المائلين أمام الهيئة. الموقوف الذي قبض عليه بناءً على إفادة أحد أبرز المتهمين في أحداث عبرا علاء المغربي، متهم بالاشتراك مع آخرين بالانتماء إلى مجموعة إرهابية بهدف القيام بأعمال إرهابية وإطلاق النار على حاجز الجيش اللبناني، ما أدى إلى جرح واستشهاد عسكريين. المغربي أفاد بأن أبو ظهر كان ضمن المجموعة المسلحة التي توجهت من مسجد بلال بن رباح في عبرا باتجاه حاجز الجيش وتلاست مع مسؤوله النقيب الشهيد سامر طنوس وعناصره.

في التحقيقات الأولية، صدّق أبو ظهر إفادة المغربي لاشترائه في المجموعة ومشاهدته أمجد الأسير يطلق النار على الحاجز، لكنه أمام المحكمة أمس، أنكر إفادته. نفى الموقوف التهمة الموجهة له، متحدّثاً عن تعرضه للتعذيب وتعرضه لخلع كتفه أثناء التحقيقات. واجهه العميد بصورة تُظهر أنه كان موجوداً في الاشتباكات مستنداً إلى إفادة المغربي، إلا أن أبو ظهر الذي ذكر أنه سبق أن تقدم إلى

**كذب أبو ظهر الصور التي تظهره مشاركاً في معركة عبرا ونفى إفادته الأولية**



الكلية الحربية، ردّ على العميد بأن الصورة ليست صورته. رغم تكرار عرض العميد الصور ومواجهته بالموقوف المغربي، أصرّ أبو ظهر على أنه لم يكن موجوداً أثناء المعركة. العميد إبراهيم قرر رفع طلب إلى شركة الهاتف الخليوي للتحقق من مكان وجود أبو ظهر وقت بداية المعركة، وحدد تاريخ 15 أيلول المقبل لاستكمال استجواب أبو ظهر. «أحمد هلال الأسير»، نادي رئيس هيئة المحكمة العسكرية الدائمة العميد خليل إبراهيم على الاسم، فردّ ممثل النيابة العامة المعاون القاضي هاني الحجار قائلاً إن الأسير موقوف لصالح القضية. طلب العميد تكرار سوق الأسير ومحمد النقوزي وباقي الموقوفين، وقررت هيئة المحكمة العسكرية، على نحو مبدئي، أن يمثل أحمد الأسير أمامها في 15 أيلول المقبل. الموعد حدده رئيس المحكمة العميد خليل إبراهيم قبل توقيف المتهم السبب الفائت، ليكون تاريخ عقد الجلسة الثالثة لإدلاء وكلاء الدفاع عن موقوفي عبرا بمرافعاتهم. لكن توقيف المطلوب الرئيسي في أحداث عبرا، علّق المرافعات وألغى احتمال منح أي من الموقوفين وجاهياً

إخلاء سبيل بكفالة. أمس، كان من المفترض أن تكون جلسة المرافعات الثانية. إلا أن مفوض الحكومة المعاون لدى المحكمة العسكرية وممثل النيابة العامة القاضي هاني الحجار أبلغ رسمياً هيئة المحكمة أن الأسير بات موقوفاً لصالحها وجاهياً وليس غائباً. بالتالي، أبلغ إبراهيم الوكلاء والموقوفين أن الهيئة مضطرة إلى تعليقها وتأجيلها إصدار الأحكام إلى حين الاستماع إلى إفادة الأسير أمامها «لكونه المتهم الرئيسي في الملف، ومن شأن إفادته أن تضيف معطيات جديدة وتغير في مسار القضية». عاود العميد إبراهيم تكرار ذلك في جلسة خاصة مع المحامين. أبلغهم أن الوضع استثنائي وأن الظروف تفرض التأجيل، لكون الأسير شخصية محورية في القضية. استشف المحامون من الجلسة أن عليهم الصبر، وأن المحاكمة ستأخذ وقتاً. تجدر الإشارة إلى أن أهالي شهداء الجيش في عبرا دعوا إلى مؤتمر صحافي سيعقدونه الخميس للتعليق على توقيف الأسير. (الأخبار)